الأمم المتحدة

A/58/542

الجمعية العامة

Distr.: General
30 October 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠٤ (ب) من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية: الحوار الرفيع المستوى لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير الدانمرك الأول عن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ''إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية'' (انظر المرفق).

وأكون ممتنة لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١٠٤ (ب) من جدول الأعمال، ''متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية: الحوار الرفيع المستوى لتنفيذ نتاج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''.

(توقيع) إلين مارغريت **لوي**
السفيرة
الممثلة الدائمة للدانمرك
لدى الأمم المتحدة

131103 131103 03-59556 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

تقرير الدانمرك الأول عن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية"

موجز

هذا التقرير هو أول تقرير مرحلي وطني تقدمه الحكومة الدانمركية عن الجهود التي تبذلها الدانمرك للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالهدف الإنمائي الثامن للألفية.

وما زالت الدانمرك، فيما يتعلق **بمستوى المساعدة الإنمائية**، تقف جنبا إلى جنب مع بلدان العالم الرائدة في هذا المجال. ففي عام ٢٠٠٢، بلغت نسبة المساعدة الإنمائية ٠,٩٦ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة ستبقي الحكومة على مستوى من المساعدة الإنمائية يحفظ للدانمرك مكانتها بين الرواد.

ويمكن قياس **نوعية المساعدة الإنمائية** بطرق عدة. فالمساعدة الإنمائية الدانمركية بالفعل تنحو بشدة نحو مراعاة الفقراء، وتُمنح بصفة أساسية إلى أفقر البلدان. وفي عام ٢٠٠٢، تلقت القطاعات الاجتماعية ٤٤ في المائة من المساعدة الثنائية. ومع نشر الوثيقة المعنونة "الفرق الشاسع – رؤية الحكومة للأولويات الجديدة للمساعدة الإنمائية الدانمركية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨"، تم التركيز في السياسات الإنمائية الدانمركية على الأهداف الإنمائية للألفية، وسيجري تعزيز النواحي الأساسية التي تفضي إلى بلوغ هذه الأهداف، وهي: إيلاء مزيد من الأولوية للقطاعات الاجتماعية، والمسائل العامة المتصلة بالصحة والسكان، والجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتركيز على الحد من الفقر وعلى أحوال المرأة، وتعزيز الجهود البيئية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقّعت الدانمرك إعلان روما المتعلق بالتنسيق فيما بين الجهات المانحة من حيث الجهود التي تبذلها في مجال المساعدة الإنمائية، وهي الآن تتصدر الطريق نحو إعمال هذا التنسيق. وأخيرا، قررت الحكومة أن تعزز فعالية المساعدة الإنمائية عن طريق تحرير هذه المساعدة من خلال تطبيق القواعد الواردة في توجيهات الاتحاد الأوروبي للمشتريات المتصلة بشراء السلع والخدمات ومشاريع التشييد.

وتدعم الدانمرك إدماج البلدان النامية في عملية **التعاون التجاري الدولي**، وتعمل بهمة كي تؤمّن للبلدان النامية أفضل السبل الممكنة للوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك القطاع الزراعي، كما تعمل من أجل تقليص أشكال الدعم الزراعي، التي تقدم داخل الاتحاد الأوروبي، وتؤدي إلى تشويه التجارة. وتركز المساعدة الإنمائية الدانمركية

المتصلة بالتجارة على ما يلي: (١) دعم المشاركة الفعالة في محادثات التجارة الدولية؛ (٢) دعم بناء القدرات في القطاع التجاري؛ (٣) دعم الاستفادة من الفرص المتاحة للوصول إلى الأسواق. وعلاوة على ذلك، هناك برامج تتعلق تحديدا بقطاع الأعمال التجارية يجري الاضطلاع بها في ثلاثة من البلدان المشمولة بالبرامج، وذلك إلى جانب برنامج القطاع الخاص الذي يرمي إلى تعزيز التعاون الملزم لجميع الأطراف بين المؤسسات الدانمركية والمؤسسات المحلية في جميع البلدان المشمولة بالبرامج.

وقد تعهدت الدانمرك بإلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية، كما تؤيد اتخاذ مزيد من إجراءات **التخفيف من أعباء الديون** المتراكمة على البلدان التي أضرت بها، على سبيل المثال، الكوارث الطبيعية وما يماثلها من أحداث.

وتعمل الدانمرك على كفالة استفادة البلدان الفقيرة من التطورات السريعة التي تشهدها **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**. ويجري هذا بوسائل منها المبادئ التوجيهية لإدماج هذه التكنولوجيا في المساعدة الإنمائية، والجهود المبذولة لدعم خروج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بخطة عمل محددة.

وتؤيد الدانمرك تأييدا كاملا تلبية احتياجات البلدان النامية المتعلقة بحماية الصحة العامة، عن طريق توفير أكبر قدر ممكن من فرص الحصول على النسخ المقلدة من **عقاقير إنقاذ الحياة**، مع مراعاة ضرورة استحداث عقاقير جديدة.

---000---

وفيما يتعلق بمستوى المساعدة الإنمائية ونوعيتها، تأكدت هذه الصورة أيضا عن طريق التقييمات التي أجرتها للمساعدة الإنمائية الدانمركية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك الدراسة التي أجرتها مؤخرا مؤسسة السياسات الخارجية، بالاشتراك مع مركز التنمية العالمية. فقد نظرت هذه الدراسة ككل في الجهود التي تبذلها البلدان النامية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية والتجارة والهجرة والاستثمارات وعمليات حفظ السلام والبيئة، ووضعت الدانمرك في المرتبة الثانية في العالم، لا يسبقها في ذلك سوى هولندا.

وقد عقدت الحكومة العزم على أن تظل الدانمرك في مجموعة الصدارة. وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية الفرصة للتأكد من بذل الجهود في مكانها الصحيح ومن تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا. وسوف تتسم عملية الرصد هذه بالشفافية التي تتيح للجميع الاطلاع عليها.

ومن ثم، فسوف تقدم الحكومة الدانمركية في الأعوام المقبلة تقارير منتظمة إلى الجمهور الدانمركي وإلى شركائها، سواء في الشمال أو الجنوب. وستشمل هذه التقارير المبادرات الدانمركية والنتائج المترتبة عليها في جميع المجالات الهامة التي تغطيها الالتزامات الدولية المتصلة بالهدف ٨. فالرصد المنهجي للتقدم المحرز ونشر المعلومات والنتائج المتحققة يمثلان شرطا أساسيا للتمكن من تحسين الأدوات القائمة بصفة مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، فللرصد والإبلاغ أهميتهما في تشجيع البلدان الأخرى على اللحاق بالركب.

وفي عام ٢٠٠٥، ستجري الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استعراضا شاملا للتقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور خمس سنوات على وضعها. وفي هذا الصدد، تعتزم الحكومة الدانمركية السعي إلى التأثير على البلدان الصناعية الأخرى حتى تقوم أيضا بوضع تقارير وطنية عن الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها كل بلد في إطار الهدف ٨.

معلومات أساسية

اعتمد رؤساء الدول والحكومات في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في عام ٢٠٠٠ ''إعلان الألفية''، الذي يؤكد اتفاق المجتمع الدولي على المبادئ الأساسية للسلام والحرية والديمقراطية والأمن ونزع السلاح والتنمية. ويحدد الدليل التفصيلي الذي وضعه الأمين العام لتنفيذ هذا الإعلان، في جملة أمور، الأهداف الثمانية المتعلقة بميدان التنمية، وهي الأهداف الإنمائية للألفية، التي تدعمها الدانمرك من خلال التعاون الإنمائي الثنائي والجهود المتعددة الأطراف.

والأهداف الإنمائية للألفية أهداف طموحة للغاية، بيد أنه من الممكن تحقيقها قبل عام ٢٠١٥ إذا ساهمت في ذلك جميع الأطراف. وتتحدد الأهداف الثمانية فيما يلي:

١ - تخفيض الفقر إلى النصف

٢ - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

٣ - كفالة تمتع المرأة بالمساواة من حيث الحقوق والفرص

٤ - تخفيض معدل وفيات الرضع بمقدار الثلثين

٥ - تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار الثلثين

٦ - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية

٧ - كفالة الاستدامة البيئية

٨ - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

ويعد تحقيق هذه الأهداف مسؤولية مشتركة تعهدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بتحملها. وفيما يتعلق بأفريقيا على وجه الخصوص، من المطلوب بذل جهد بالغ إذا كان لهذه الأهداف أن تتحقق. وتسعى الحكومة الدانمركية بالفعل إلى تحقيق هذه الأهداف في ميدان التعاون الإنمائي، سواء على صعيد ثنائي أو متعدد الأطراف.

ولا تشكل الأهداف الإنمائية للألفية في حد ذاتها استراتيجية للمساعدة الإنمائية، وإنما هي أداة للقياس يمكن فهمها بسهولة، ويمكن للمجتمع الدولي أن يتفق على الاستعانة بها لتقييم وتعديل درجة الكفاءة التي تتسم بها الكثير من الاستراتيجيات الإنمائية التفصيلية. ويهيء هذا فرصا لم يسبق لها مثيل لتعزيز الفهم الدولي والشعبي الشامل للقضايا الإنمائية.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف السبعة الأولى من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية على عاتق البلدان النامية. وقد تعهدت حكومات هذه البلدان، مستندة إلى المساعدة المالية والتقنية الواسعة المقدمة من أطراف العالم الأكثر ثراء، بإدماج مسألة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كعنصر إرشادي في الاستراتيجيات الوطنية التي تأخذ بها كل منها من أجل الحد من الفقر.

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية

في حين أن الأهداف من ١ إلى ٧ تفرض التزامات على البلدان النامية بصفة رئيسية، فإن الهدف ٨ يفرض في المقام الأول على البلدان الصناعية[(١)] التزاما بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وفي ظل الوضع الراهن، هناك حاجة خاصة إلى اتخاذ إجراءات تتعلق بما يلي:

- **على البلدان الصناعية التزام بزيادة المساعدة الإنمائية الحكومية وتحسين نوعيتها بوسائل من بينها تحرير هذه المساعدة، والتنسيق بين الجهات المانحة**
- **على البلدان الصناعية أن تقوم بالمزيد لوضع نظام تجاري ومالي منفتح بوسائل من بينها إزالة جميع العوائق التي تحول دون إمكانية وصول السلع المنتجة في البلدان النامية إلى الأسواق بحرية**
- **على البلدان الصناعية أن تكفل التخفيف من أعباء الديون المترتبة على البلدان النامية**

(١) يشتمل الهدف ٨ أيضا على التزامات بالنسبة للبلدان النامية، منها الأخذ بالإدارة الرشيدة وتحمل المسؤولية عن تنميتها. ولا يتناول هذا التقرير تلك الالتزامات.

- **على البلدان الصناعية أن تكفل للبلدان النامية إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات**
- **على البلدان الصناعية أن تكفل إمكانية حصول البلدان النامية على المستحضرات الصيدلانية**

وكما يجري وضع تقارير وطنية في جميع البلدان النامية عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية السبعة الأولى للألفية، قررت الدانمرك، تمشيا مع ما تقوم به بلدان الشمال الأوروبي الأخرى، أن تعد تقارير وطنية تصف فيها التقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزامات المتصلة بالهدف ٨.

- **على البلدان الصناعية التزام بزيادة المساعدة الإنمائية الحكومية وتحسين نوعيتها بوسائل من بينها تحرير هذه المساعدة والتنسيق فيما بين الجهات المانحة**

يمثل الحد من الفقر الهدف الأساسي للمساعدة الإنمائية الدانمركية، وسوف تواصل الدانمرك أيضا تحمل نصيبها من المسؤولية عن ملايين الفقراء الذين يعيشون في هذا العالم. وتقدم الدانمرك، من خلال الإجراءات المركزة والفعالة التي تقوم بها في عدد من المجالات الأساسية، مساهمة ضخمة نسبيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الحجم

ما زالت الدانمرك تقف جنبا إلى جنب مع بلدان العالم الرائدة فيما يتعلق بمستوى المساعدة الإنمائية. فمنذ عام ١٩٧٨، والمساعدة الإنمائية الدانمركية تتجاوز بكثير الهدف الذي حددته الأمم المتحدة والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي لهذه المساعدة. وفي عام ٢٠٠٢، وصل هذا الرقم في الدانمرك إلى ٠,٩٦ في المائة. وسوف تبقي الحكومة على مدى السنوات الخمس المقبلة على مستوى من المساعدة الإنمائية يكفل أن تظل الدانمرك ضمن مجموعة الصدارة، كما يكفل في الوقت نفسه إطارا سياسيا واقتصاديا مستقرا للجهود الإنمائية الطويلة الأجل والمستدامة.

وفي اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد في برشلونة في عام ٢٠٠٢، قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تقوم في أسرع وقت ممكن باتخاذ خطوة ملموسة نحو الامتثال للهدف الذي حددته الأمم المتحدة المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية نسبتها ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي. وفي هذا الصدد، اتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أن تقوم الدول الأعضاء التي لم تصل بعد إلى الحد الأدنى المستهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية، بزيادة مساعدتها إلى ما لا يقل

عن ٠,٣٣ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦، بهدف الوصول بالمتوسط الجماعي للاتحاد الأوروبي إلى ٠,٣٩ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٢، وفي أثناء فترة رئاسة الدانمرك للاتحاد الأوروبي، دعا المجلس اللجنة إلى رصد الامتثال لهذه الالتزامات.

النوعية

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الدانمرك بالنسبة إلى الهدف ٨ في ميدان المساعدة الإنمائية إذاً هو كفالة أن تسهم المساعدة الإنمائية الدانمركية والجهود الدولية المتضافرة، على السواء، في الحد من الفقر في العالم بأفعل وأتم قدر ممكن.

إن المساعدة الإنمائية الدانمركية موجهة إلى حد كبير نحو معالجة الفقر بالفعل. إذ إن ٥٠ في المائة من المساعدة الدانمركية الشاملة تُوجه إلى أقل البلدان نموا – وهو نصيب أكبر من مساهمات أي بلد آخر من البلدان المانحة. ومن الطبيعي أن يفضي التشديد على الاتجاه نحو معالجة الفقر في المساعدة الإنمائية الدانمركية إلى تركيز نصيب كبير ومتزايد من المساعدة الثنائية على أفريقيا، وهي أفقر قارة وتتزايد بها نسبة الفقراء على الصعيد العالمي (حوالي ٦٠ في المائة عام ٢٠٠٢).

وتنصبّ المساعدة الإنمائية الدانمركية على عدد قليل من البلدان وتُقدم أساسا إلى ١٥ من البلدان التي يشملها البرنامج التي هي من بين أفقر البلدان في العالم. وكان اختيار البلدان في بعض أسبابه استنادا إلى دراسة للاحتياجات وللفرص الإنمائية لدى كل بلد على حدة. وتعلق الدانمارك أهمية كبيرة على قيام البلد النامي ذاته باتباع سياسة فعالة تتجه نحو معالجة الفقر في ظل احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وضمانا لزيادة فعالية واستدامة المساعدة الإنمائية، تتخذ أساسا المساعدة المقدمة إلى البلدان المشمولة بالبرنامج شكل المساعدة البرنامجية القطاعية، حيث يجري التشديد كثيرا على بناء القدرة الوطنية. وفي عام ٢٠٠٢، قُدمت نسبة ٤٤ في المائة من المساعدة الثنائية إلى القطاعات الاجتماعية، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة في السنوات القادمة.

إن منشور ”عالم مختلف: رؤية الحكومة الدانمركية للأولويات الجديدة للمساعدة الإنمائية الدانمركية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨“ قد ركز على الأهداف الإنمائية للألفية في سياسة الدانمرك الإنمائية. ومع اقتراح تغيير التركيز في المساعدة الإنمائية الدانمركية، سيجري تعزيز الجهود في مجالات تعاون الدانمرك في المجال الإنمائي التي تشكل عنصرا محوريا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينطبق ذلك، من بين ما ينطبق، على ما يلي:

- رفع مستوى الجهود الثنائية داخل القطاعات الاجتماعية (المياه والمرافق الصحية والتعليم والصحة) مع تركيز الجهود المتعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة بغرض دعم الجهود المتصلة بقضايا الصحة العالمية والسكان، ومن ثم الإسهام في إنجاز الهدف ٢ (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي)، والهدف ٤ (خفض معدل وفيات الأطفال)
- جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تتصل مباشرة بالهدف ٦ (مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض)
- تركيز المساعدة عموما على الإجراءات الفعالة المتخذة للحد من الفقر، مما يسهم في تحقيق الهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع)
- تركيز التعاون الإنمائي على عملية دور المرأة في التنمية، مما يسهم في تحقيق الهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)
- تعزيز الجهود البيئية، وهو ما يتصل بالهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية)
- عدد كبير من الأولويات الحكومية الأخرى، ومنها التركيز بشدة على التعاون مع القطاع الخاص، والتجارة والتنمية، فضلا عن تحقيق التواؤم في المساعدة الإنمائية الرسمية ورفع القيود عنها، مما يسهم في تحقيق الهدف ٨ (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية)

وتركز الدانمرك، داخل ميدان التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف أيضا، على فعالية الحد من الفقر. ويكفل تركيز الدعم الدانمركي على عدد محدود من المنظمات المتعددة الأطراف تأثير الدانمرك في الحوار المتعلق بسياسة المساعدة الإنمائية الدولية وتنفيذها. وفي الوقت ذاته، يعني أساسا التركيز على المساعدة المتعددة الأطراف إعطاء أولوية أقل للتعاون مع المنظمات والبرامج التي لا تحدث، في جملة أمور، أثرا كافيا على الصعيد القطري، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

علاوة على ذلك، يتعين أن يسهم ما تبذله الدانمرك من جهود متعددة الأطراف في دعم إدماج البلدان النامية بصورة حقيقية في التعاون السياسي والاقتصادي على الصعيد الدولي. ويقع في صميم هذه الجهود العمل الرامي إلى كفالة قيام تعاون فعال بين المنظمات الدولية على تطوير الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وعلى سبيل المثال، ينطبق ذلك على ”ورقات الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر“ المتعلقة بأقل البلدان نموا. وتشدد الدانمرك أيضا على ضرورة وجود مشاركة شعبية واسعة في هذه العملية داخل البلدان النامية.

المواءمة

ثمة جانب هام في نوعية وفعالية المساعدة الإنمائية هو الطريقة التي تقدم بها المساعدة والظروف التي تقدم فيها. فقد وقّعت الدانمرك في شباط/فبراير ٢٠٠٣ إعلان روما بشأن المواءمة. ويُلزم إعلان روما البلدان المانحة بأن تحترم الأولويات الإنمائية لدى الدول المتلقية للمساعدة وأن تحدث المواءمة بين ما تبذله من جهود والمساعدة المقدمة من جهات مانحة أخرى استنادا إلى الإجراءات المتبعة في البلدان المتلقية للمساعدة. والقصد من ذلك هو خفض العبء الإداري الواقع على كاهل البلدان المتلقية للمساعدة وتشجيع ملكيتها لزمام العملية الإنمائية.

ويتمشى تماما إحداث المواءمة بين المساعدة المقدمة من الجهات المانحة مع السياسة الإنمائية الدانمركية وهو امتداد طبيعي لتركيز الدانمرك بشدة على قطاع البرامج خلال فترة العشر سنوات الماضية. وتشجيعا لمزيد من المرونة والفعالية في التعاون على الصعيد القطري، اتُخذت خطوات تجاه اتباع اللامركزية بشكل مكثف في إدارة المساعدة الدانمركية وتفويضها إلى السفارات الدانمركية والمكاتب الكائنة في بلدان البرامج. وإضافة إلى ذلك، نُقحت جميع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاون الثنائي في مجال المساعدة، جزئيا بهدف التكيف بأكبر قدر ممكن مع التطورات الدولية المتعلقة بالمواءمة. وقد اتخذت الدانمرك مبادرة ترمي إلى الدعوة إلى صوغ خطة عمل مشتركة لإحداث المواءمة مع عدد من الجهات المانحة المتماثلة فكريا معها.

وتمر المساعدة الإنمائية الدانمركية المقدمة إلى بلدان البرامج بعملية تعديل. إذ تركز مباشرة بشكل متزايد البرامج والمشاريع على الأولويات والغايات السياسية الرامية إلى الحد من الفقر التي أُدرجت في استراتيجيات الحد من الفقر. وبهذه الطريقة تسهم الجهود الدانمركية في الإنجاز الشامل للأهداف المبينة في استراتيجية الحد من الفقر المتعلقة بكل بلد، جنبا إلى جنب مع ما يبذله البلد من جهود ذاتية فضلا عن الجهود التي تبذلها جهات مانحة أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف. وتشكل الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر نقطة انطلاق لقدرة الدانمرك على الإسهام بأكبر قدر من الفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

واستنادا إلى التعاون القائم منذ فترة طويلة مع زامبيا اتخذت الدانمرك عام ٢٠٠٣ مبادرة، إلى جانب النرويج والسويد وفنلندا وهولندا والمملكة المتحدة وأيرلندا ترمي إلى إحداث المواءمة في المساعدة الإنمائية المقدمة إلى ذلك البلد. والقصد من ذلك هو اتخاذ زامبيا نموذجا قطريا لكيفية تحقيق المواءمة في الاتفاقات الدولية بشأن المساعدة الإنمائية.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، وُقع اتفاق إطاري لإحداث المواءمة في المساعدة الإنمائية بين حكومة زامبيا وسبع جهات مانحة مشاركة في المساعدة. ويوجز الاتفاق عددا من الأنشطة تنفذها حكومة زامبيا والجهات المانحة، على التوالي، بحلول مواعيد نهائية محددة. وتلتزم حكومة زامبيا، من بين ما تلتزم به، بتنفيذ الإصلاحات الضرورية الرامية إلى تحسين الإدارة المالية الحكومية وإحلال الشفافية بعملية الميزانية. وفي الوقت ذاته تقوم الجهات المانحة، من جانبها، بتبسيط إجراءات ما تقدمه من دعم لزامبيا وذلك بعدم وضع هياكل منفصلة في إدارة زامبيا للمساعدة بغرض إدارة التعاون في مجال المساعدة الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، يتعين على الجهات المانحة أن تكفل، فيما يتعلق بمساهمة كل جهة مانحة على حدة، درجة أعلى من الوضوح في المساعدة وإمكانية التنبؤ بها عما هو عليه الحال الآن. ويعني الاتفاق ضمنيا إمكانية مشاركة جهات مانحة أخرى مستقبلا (على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء).

وتعلق الدانمرك أهمية كبرى على مبادرات المواءمة. وقد اضطلعت زامبيا،منذ إبرام الاتفاق، بالملكية المطلوبة لزمام العملية وأظهرت قدرا كبيرا من الالتزام. إن المبادرة تتسم بالطموح وسوف تستغرق العملية وقتا، بيد أن إحداث المواءمة في المساعدة الإنمائية هو الطريقة الوحيدة للمضي قدما.

تحرير المساعدة الإنمائية الرسمية من الشروط

تعتقد الدانمرك أن المساعدة الإنمائية يجب أن تكون فعالة بقدر الإمكان. وينبغي مبدئيا ألا تقيد بأي شروط بشراء سلع أو خدمات من البلدان المانحة. وأعلنت الدانمرك، في خطوة نهائية لتحرير المساعدة الإنمائية من الشروط، أن الأحكام الواردة في المبادئ التوجيهية بشأن ما سيصدره الاتحاد الأوروبي ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ من مبادئ توجيهية بشأن المشتريات ستطبق كلما تم في الدانمرك شراء سلع وخدمات ومشاريع بناء لأغراض المساعدة الإنمائية. وقد رحب ممثلو البلدان المانحة الأخرى بهذه الخطوة أثناء الاجتماع الذي استعرضت فيه لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في أيار/مايو ٢٠٠٣ المساعدة الإنمائية التي تقدمها الدانمرك. ولا تزال الجهود تبذل داخل تلك اللجنة تحت رعاية الاتحاد الأوروبي لتحرير المساعدة المقدمة من البلدان المانحة من الشروط. وتؤيد الدانمرك هذه الجهود.

- **على البلدان الصناعية أن تقوم بالمزيد لوضع نظام تجاري ومالي منفتح بوسائل من بينها إزالة جميع العوائق التي تحول دون إمكانية وصول السلع المنتجة في البلدان النامية إلى الأسواق بحرية**

رفع التعاون التجاري الدولي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من الحواجز التي كانت تقيد من قبل التجارة الدولية في السلع الأساسية. غير أنه لا يزال هناك العديد من الحواجز القائمة في شكل تعريفات وحصص وحواجز تقنية. وغالبا ما تصيب هذه الحواجز أكثر ما تصيب أشد البلدان فقرا لأنها بلدان تعول على عدد محدود من المواد الخام والمنتجات الزراعية. وتشهد في نفس الوقت أسعار الأسواق العالمية لمعظم هذه السلع الأساسية تراجعا مقارنة بأسعار غيرها من المنتجات. وليس أقل ما يؤثر في أسعار المنتجات الزراعية دعم العديد من البلدان الصناعية لمنتجاتها الزراعية. وهذا ما يحد من قدرة أقل البلدان نموا على الاستفادة من مزاياها النسبية في التجارة الدولية كعنصر من العناصر المولدة للنمو.

وقد منحت الدانمرك لعدة سنوات المساعدة الإنمائية عن طريق منظمات متعددة الأطراف بغية تعزيز اندماج البلدان النامية في التعاون التجاري الدولي. وكانت الدانمرك في نفس الوقت من أقوى الأصوات الداعية داخل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي على حد سواء إلى منح امتيازات للبلدان النامية واتخاذ تدابير تخص بها تلك البلدان.

واختارت حكومة الدانمرك تعزيز هذه الجهود بأن اعتمدت استراتيجية لبذل جهود متضافرة من أجل التجارة والتنمية. وترمي هذه الاستراتيجية إلى تأمين تآزر سياستي التجارة، والتنمية، وتعزيز التنمية العالمية المستدامة. وتحدد الاستراتيجية أهداف ومبادئ توجيهية واضحة في مجالي سياسة الدانمرك التجارية، والمساعدة الإنمائية المرتبطة بالتجارة.

الوصول إلى الأسواق

تعمل الدانمرك على نحو نشط لتأمين وصول البلدان النامية بأقصى ما يمكن إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

فالدانمرك كانت حتى منذ شباط/فبراير ٢٠٠١ من أشد المتحمسين لاعتماد مبادرة الاتحاد الأوروبي ''ما تشاؤون عدا السلاح''. وتتيح هذه المبادرة لأقل البلدان نموا جميعها إمكانية الحصول على جميع منتجات أسواق الاتحاد الأوروبي، باستثناء الأسلحة والذخيرة بأسعار، لا تخضع للتعريفات أو الحصص. غير أن هناك خططا لرفع الحواجز على مراحل تتعلق بخاصة بمنتجات حساسة كالأرز والسكر والموز. وتود الدانمرك تعجيل عملية هذه الخطط بقدر الإمكان وهي تحث إلى جانب الاتحاد الأوروبي، الدول الصناعية الأخرى على أن تنسج على منوال الاتحاد الأوروبي.

وفي نهاية عام ٢٠٠١، نقح نظام الأفضليات المعمم وخفضت تعريفاته وشمل ذلك عمليا جميع البلدان النامية. وقد عملت الدانمرك، في هذا الصدد على نحو نشط لضمان أن تشمل الأفضليات التجارية أكبر عدد ممكن من البلدان وألا يشهد أي بلد متلق تراجعا في فرص استفادته من تلك الأفضليات. وستتمسك الدانمرك مرة أخرى بهذا الموقف عندما تنقح خطة النظام في نهاية عام ٢٠٠٤.

وتتضمن استراتيجية الحكومة في مجالي التجارة، والتنمية، سردا بتفاصيل ما تتبعه الدانمرك من سياسات تجارية ليبرالية ملائمة للتنمية، وملائمة بخاصة للأهداف التي تسعى الحكومة جاهدة لتحقيقها في جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية. وتقدم الاستراتيجية سردا مفصلا لما تتخذه الدانمرك من إجراءات لفائدة البلدان النامية لزيادة فرص وصولها إلى الأسواق، بجميع مجالاتها.

ويرد في الاستراتيجية أيضا أن الدانمرك تعمل بنشاط لزيادة فرص التجارة فيما بين البلدان النامية. ذلك أن ما يسمى بالتجارة بين بلدان الجنوب تثقلها التعريفات المرتفعة، وأن من شأن تخفيض هذه الحواجز أن يفيد جدا اقتصادات البلدان النامية.

رفع الدعم عن المنتجات الزراعية

الزراعة من أهم مجالات تنمية البلدان النامية. وسيصبح العديد من البلدان النامية أقدر بكثير على الاستفادة من مزاياها النسبية في التجارة العالمية لو تم بصورة كبيرة تخفيض الحواجز التي تضعها عليها البلدان الغنية على التجارة. ذلك أن معظم البلدان الغنية تضع، إضافة إلى الحواجز التقليدية، خطط دعم داخلية لحماية منتجاتها الزراعية. ولهذه التدابير، التي غالبا ما يدافع عنها بحجة أن لا علاقة لها بالتجارة (كالقول بأن ثمة حاجة إلى تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي، والمحافظة على المستويات المعيشية في المناطق الريفية) دور كبير في تشويه التجارة وزيادة استخدام الموارد على نحو تعوزه الكفاءة. وهذا ما يوجه ضربة كبيرة وبخاصة إلى البلدان النامية التي تعجز عن منافسة المنتجات المدعومة في البلدان الغنية.

وتسعى الدانمرك جاهدة لإزالة أو خفض الحواجز الحائلة دون دخول الأسواق وذلك، لتمكين أشد البلدان فقرا من الاستفادة من أدنى تعريفات في جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى ذلك فإن العمل جار للحد من إعانات الاتحاد الأوروبي الداخلية للمنتجات الزراعية المحلية. وبخاصة تخفيض أشدها تشويها للتجارة، ورفع الدعم عن الصادرات بجميع أشكاله. وتسعى الدانمرك، في نفس الوقت، لتأمين حصول أقل البلدان نموا على فرص تمكنها من حماية قطاعاتها الزراعية على المدى القصير في إطار الجهود المبذولة للحد من الفقر والاستراتيجيات الإنمائية الرئيسية.

وتتمحور هذه الجهود داخل الاتحاد الأوروبي حول مشاركة دوله الأعضاء في المحادثات الجارية مع منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير تجارة المنتجات الزراعية. وكان اتفاق ''استعراض منتصف المدة'' الذي تم التوصل إليه بشأن السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، والذي دخل حيز النفاذ في الاجتماع الذي عقده وزراء زراعة مجلس الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه، قد وضع دعامة سليمة لمواصلة المفاوضات حول تخفيض الإعانات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لمنتجاته الذي يشوه التجارة. وهكذا، فإن الاتحاد الأوروبي يضطلع بدور ريادي في الضغط على بقية أعضاء منظمة التجارة العالمية لحملهم على تقديم تنازلات مماثلة.

المساعدة الإنمائية المتصلة بالتجارة

إن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق ليس كافيا في حد ذاته. ذلك أنه لا بد من توافر عدد من العوامل لتستطيع البلدان النامية الاستفادة من النظام الدولي، والاستعانة بالتجارة للحد من الفقر. ذلك أنه يجب أن تكون للدول النامية القدرة الكافية على تنفيذ الاتفاقات التجارية بما فيها، ما يتعلق منها بالتشريعات والإدارات الوطنية. كما أن من الأهمية بمكان، كيما تصل المنتجات إلى الأسواق المحلية والدولية، أن تتوفر المرافق والهياكل الاقتصادية لمراقبة جودة المنتجات وتسويقها وتخزينها. وأخيرا فإنه لا سبيل للحد من انعدام القدرة لدى البلدان النامية على مواجهة تذبذب الأسعار والطلب إلا بمعرفة قدراتها التصديرية وتعزيزها.

وتسعى الدانمرك، في سياق ما تقدمه من مساعدة إنمائية تتصل بالتجارة، إلى سد هذه الاحتياجات والتركيز على ثلاثة مجالات: (١) دعم المشاركة الفعلية في المفاوضات التجارية الدولية؛ (٢) دعم بناء القدرات بهدف تنفيذ الاتفاقات التجارية التي دخلت حيز النفاذ؛ (٣) دعم الفرص المتاحة حاليا وفي المستقبل للوصول إلى الأسواق.

وشرعت الدانمرك في سياق ما تقدمه من مساعدة ثنائية وتعاونها مع الشركاء المحليين، في برامج قطاعية تجارية في ثلاثة بلدان مستفيدة من هذه البرامج وهي غانا وتترانيا وفييت نام. وترمي هذه البرامج القطاعية التي خصص لها للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ أكثر من ٥٠٠ مليون كرونة، إلى بناء الهياكل الاقتصادية الأساسية وإرساء الدعائم وبخاصة دعائم النمو الاقتصادي في البلدان المعنية. وستعمم الفائدة من الدروس المستخلصة على سائر البلدان المستفيدة من البرنامج.

وبالإضافة إلى ذلك، يساهم ما يسمى ببرنامج القطاع الخاص، في زيادة تنمية التجارة في البلدان المستفيدة من تلك البرامج. حيث أنه يدعم التعاون الوثيق بين المؤسسات الدانمركية والمؤسسات المحلية.

- **على البلدان الصناعية أن تكفل التخفيف من أعباء الديون المترتبة على البلدان النامية**

كانت الدانمرك من أول البلدان التي تمسكت بقوة بأن حل مشاكل ديون البلدان الفقيرة لا يمكن إيجادها بالاكتفاء باستخدام آليات السوق وإعادة جدولة الديون. فالمطلوب إلغاء الديون وزيادة المخصصات من الموارد بشروط ميسرة.

وترى الدانمرك أن الدور الذي قامت به الآليات المتعددة الأطراف لإعادة جدولة الديون كان حاسما، فهذا هو السبيل الوحيد لضمان مشاركة البلدان الدائنة الرئيسية في عملية إعادة جدولة الديون وهو السبيل الوحيد المعقول لتقاسم العبء فيما بين الدائنين.

وبإطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ١٩٩٦ ونسختها المحسنة في عام ١٩٩٩، أنشأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتعاون مع جهات دائمة أخرى إطارا عاما يتيح لـ ٤٢ بلدا من أفقر بلدان العالم المثقلة بالديون أن تخفض إجمالي دينها الأجنبي إلى مستويات تقوى على تحملها.

وبلغ عدد البلدان المستفيدة حتى الآن من هذا التخفيف الكبير في الديون ٢٦ بلدا. ويصل متوسط نسبة الدين الملغى عملا بالمبادرة المذكورة إلى ٩٩ في المائة. غير أن هناك عددا من البلدان التي تعهدت بشطب الدين بنسبة ١٠٠ في المائة. والدانمرك من بين هذه البلدان حيث أنها شطبت بنسبة ١٠٠ في المائة جميع الديون الرسمية الثنائية التي تراكمت قبل ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (تاريخ اعتماد المبادرة من جانب البنك الدولي).

وفي إطار هذه المبادرة، تؤيد الدانمرك الرأي القائل بأنه ربما كانت ثمة ضرورة لزيادة التخفيف من ديون البلدان التي تعرضت ''لأحداث خارجية'' نسفت الظروف اللازمة لتسديد الديون. ويتعلق الأمر هنا إما بهبوط في أسعار أهم صادرات بلد من البلدان، أو بمشاكل الجفاف، أو الكوارث الطبيعية وما إلى ذلك. غير أنه على النقيض من ذلك لا تشطب أي ديون إضافية لأي ظروف تكون فيها للبلد الكلمة الفصل كالسياسة الاقتصادية الملائمة أو الصراعات الداخلية وما إلى ذلك.

وفي حين ينبغي أن يقصر تخفيف الديون على البلدان المثقلة بها، تعتقد الدانمرك أن لا بد من زيادة الانتباه إلى الاحتياجات التمويلية لفرادى البلدان لتجنيب البلدان المستفيدة

من المبادرة المتخذة لفائدة البلدان المثقلة بالديون، السقوط في نفس الدوامة من جديد. وربما يكون هناك في هذا الصدد دور كبير للهبة التي وافق عليها البنك الدولي في الآونة الأخيرة. وينبغي في نفس الوقت إيلاء مزيد من الاهتمام لقدرة البلدان النامية على إدارة ديونها بنفسها. ولذا، ستسعى الدانمرك لضمان أن يقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوجه خاص مساعدة تقنية بشأن إدارة الديون تصبح عنصرا ثابتا في صياغة السياسة الاقتصادية الكلية.

- **على البلدان الصناعية أن تكفل للبلدان النامية إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات**

كان الرأي السائد طوال عدة سنوات أن تكنولوجيا المعلومات لا تفيد سوى النخبة في البلدان النامية. غير أننا نشهد في مجتمعات المستقبل فجوة كبيرة تفصل بين الذين تتوافر لهم فرص الوصول إلى المعلومات والذين لا تتوفر لهم تلك الفرص. ولذا، لا بد من أن تعالج على نحو جدي مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند تقديم المساعدة الإنمائية لمكافحة الفقر.

وكان تقرير التنمية البشرية الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شدد حتى منذ عام ٢٠٠١، على أنه لا بد من الحصول على التكنولوجيات الجديدة للعمل من أجل التنمية البشرية. وأوضح التقرير أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على مد الجسور بين الفقراء والأغنياء، وأن ذلك لن يتحقق إلا متى أصبح لا يُستعان بالتكنولوجيا على وجه الحصر لما فيه فائدة الشطر الغني من العالم.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة في المساعدة الإنمائية الدانمركية

تعمل الدانمرك على كفالة أن تفيد البلدان الفقيرة من التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. على أن هذا لا يجب أن يكون هدفا في حد ذاته وإنما أداة لتخفيف وطأة الفقر، حيث يمكن للتكنولوجيا أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين كفالة أن يتاح للبلدان النامية فرص الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة في تنفيذ خططها القومية في مجال التنمية. ويجب التأكيد بوجه خاص على ضرورة أن يؤمن للمرأة إمكانية استغلال الفرص التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة لزيادة الدخل والحصول على المعلومات والوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية.

وقبل انتهاء عام ٢٠٠٣، ستكون الدانمرك قد وضعت مبادئ توجيهية للكيفية التي يمكن بها دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساعدة الإنمائية، وعلى سبيل المثال في

ميادين التعليم (التعلم بالواسطة الإلكترونية)، والديمقراطية وحقوق الإنسان فضلا عن دمجها في إطار القطاع الخاص.

مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

دعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ومن المقرر أن يتم عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على أن يُتبع بعقده في تونس في عام ٢٠٠٥.

وتشارك الدانمرك بنشاط مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وتعمل على أن يتمخض مؤتمر القمة عن إعلان محدد وموجز بشأن مبادئ ورؤية لتطوير مجتمع المعلومات العالمي فضلا عن وضع إجراءات محددة لتنفيذ هذه المبادئ. وعلاوة على ذلك، يجري التأكيد على كفالة إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعملية الإنمائية في الخطط القومية للتنمية.

وترى الدانمرك أن من الأهمية بمكان أن يسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز احترام حقوق الإنسان والأخذ بالديمقراطية، والإدارة الرشيدة، بعدة وسائل من جملتها كفالة الوصول إلى المعلومات والإنترنت.

ولكي يكون لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات أثره على المستوى العالمي، يلزم أن يُشرك القطاع الخاص وممثلو المجتمع المدني في مؤتمر القمة نفسه وفي متابعة أعماله على السواء. وهذا جانب توليه الدانمرك اهتماما كبيرا فيما تقوم به من الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

- **على البلدان الصناعية أن تكفل إمكانية حصول البلدان النامية على المستحضرات الصيدلانية**

خلال فترة التحضير التي سبقت انعقاد مؤتمر الدوحة الوزاري، أعرب عدد من البلدان النامية عن القلق بشأن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. فقد انتُقد الاتفاق لمنعه البلدان النامية من الانتفاع من نواحي التقدم العلمية في مجال الصحة. إذ نص إعلان الدوحة على أنه بنهاية عام ٢٠٠٢، يُفترض أن يكون قد تم وضع المبادئ الناظمة لكيفية منح التراخيص الإجبارية التي تسمح بتصدير النسخ المقلدة من عقاقير إنقاذ الحياة، الرخيصة الثمن من البلدان النامية إلى البلدان الأخرى النامية التي لا تملك وسائل إنتاج الأدوية الخاصة بها. فمن شأن هذا أن يمكِّن البلدان المعنية من تجنب دفع الثمن

للحائز على براءة إنتاج الدواء الأصلي. على أن هذه المفاوضات انفرط عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ونقطة الخلاف هي بين البلدان النامية التي ترغب في الحصول على أوسع إطار ممكن لمنح التراخيص الإجبارية مستقبلا لإنتاج النسخ المقلدة من الأدوية. وبين البلدان الصناعية التي ترغب في الحد من إنتاج الأدوية التي يغطيها أي مشروع جديد، فضلا عن ضمان عدم بيع الأدوية بعد ذلك في أسواق البلدان الصناعية. وبالنسبة للبلدان الصناعية، فإن الأساس المنطقي هو أن الذي يستخدم هذه الأدوية ينبغي أن يكون الشعوب الفقيرة التي يُراد بالأدوية المقلدة أن تساعدها، على حين ينبغي تقليل خطر إعادة تصدير الأدوية الرخيصة من البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية. وأخيرا يجب كفالة الحفاظ على الدوافع لدى شركات الأدوية لاستحداث الأدوية الجديدة.

وكحل وسط، اقترح تأجيل يمكن بموجبه لأي عضو في منظمة التجارة العالمية، دون منازع، أن يُصدر الأدوية التي يتم إنتاجها بموجب الترخيص الإجباري لمحاربة ثلاثة أمراض خطيرة هي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا والتدرن الرئوي. ومهما يكن من أمر، فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا توفيقيا شمل أيضا أدوية يُقصد بها مكافحة أمراض أخرى.

وتؤيد الدانمرك حلا يراعي قدر الإمكان، احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بمقتضيات الصحة العامة. على أنه يلزم إيلاء الاعتبار للحاجة إلى استحداث الأدوية الجديدة.